يكون قائما بنفسه شخصية ومتشخصا وتشخيص تشخيصا ذهنية وهو موجود
في الخارج واما الموجود في الذهن فهو مفهوم الحيوان الحاصل في الذهن
وهو كلي وجوهر ومعلوم انتهى وحاصل القدح الذي اورده الشارح
في حاشيته عليه هو ان هذا اثبات مذهب ثالث فلا بد من بيان
بالدليل قوله وقد حشا في هذا على ما ذكرناه اه دفع لما يقال
ان الذهاب الى هذا الاحتمال انما يتيسر لو لم يكن هذا الاحتمال مقدوحا
وليس كذلك ووجه الدفع ان القدح فيه ليس لكونه باطلا وغير
محتمل بل لكونه دعوى بلا دليل وهذا القدح بهذا الوجه لا يقدح في
امكان الذهاب اليه قوله ولا يكون قائمة به فلا يلزم ان يكون
تعالى صفة ثبوتية زائدة على ذاته ولا ان يكون فاعلا وقابلا بالنسبة
الى الشيء قوله ولا يمكن حمل المثل الافلاطونية على ذلك اي على الممكنات
الموجودة في علمه تعالى اي على صورها الحاصلة في علمه حتى يلزم من قول
الحكماء الافلاطونية بوجود الممكنات في علمه تعالى قائمة بانفسها قولهم بالمثل
مع كونهم نافين لها وذلك لان المثل الافلاطونية صور معلقة موجودة
في الخارج قائمة بانفسها غير حاصلة في مشعر من المشاعر وهذه صور
غير موجودة في الخارج حاصلة في علمه تعالى وان كانت قائمة بانفسها
قوله فالدليل الذي ذكره في نفيها اه اشارة الى دفع ما يتوهم ان
الممكنات الموجودة في علمه تعالى القائمة بانفسها وان كانت مغايرة للمثل
الافلاطونية لكن الدليل الذي ابطل به الحكماء المثل الافلاطونية يجري
في ابطالها ايضا فلا يمكن اجراء هذا الاحتمال الذي ابداه بعض
المتأخرين على مذهب الحكماء اصلا ووجه الدفع ان جريانه فيها انما

بيان

ينافي اذا قيل بوجود صورها في علمه تعالى وجودا عينيا اما اذا قيل
بوجودها فيه وجودا ذهنيا وظليا فلا قوله وهذا اقرب مما قيل
ان علمه تعالى اي ما قلنا من ان علمه بالممكنات بكونها موجودة في علمه
الذي هو عين ذاته غير قائمة به اقرب الى التحقيق مما قيل ان علمه بها
منطو في علمه بذاته بمعنى ان علمه تعالى بذاته علم اجمالي بها لان العلم
بالعلة هو بعينه العلم بمعلولاتها اجمالا قوله فذلك يقتضي الى ان
يكون العلم باحد المتضايفين المشهورين بعينه لا علة وقد يصلح ان
يحمل مصححة وموجبة لكون العلم بالعلة بعينه علما بالمعلول
سوى التضايف المشهوري الذي بينهما وكونه موجبا لذلك يقتضي
الى ان يكون العلم باحد المتضايفين المشهورين مطلقا سواء
كان بينهما علية وقد العلية والمعلولية او لا يكون علما بالمضايف الاخر
وهو بعيد كما لا يخفى قوله ولو سلم انه كذلك اشارة الى منع
سببية العلم بالعلة للعلم بالمعلول لانهما متباينان والعلم باحد
المتباينين لا يجب ان يكون سببا للعلم بالمباين الاخر قوله
وذلك لا يحصل لمجرد الاستلزام لجواز استلزام امر واحد امور متكثرة
قوله وعلمه بذاته علم بما هو عليه اي علم الاحوال التي ذاته عليها تلك
الاحوال في الواقع قوله يكفي ان يقال ان من جملة اي يكفي ذلك من غير
حاجة الى كون ذاته علة لها قوله وفيه ما اشرنا اليه سابقا من ان
القول بان هذا الوجود الخارجي باعتبار انه علم صادر عنه بالايجاب
وباعتبار انه وجود خارجي صادر عنه بالاختيار تعسف خلاف ما يقتضيه
الفطرة السليمة قوله وحضور الشيء عند نفسه يستلزم المغايرة وذلك

Copyright © King Saud University